الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

على الاقتصاد الفلسطيني

الأستاذ الدكتور طارق الحاج

tareqalhaj@yahoo.com

جامعة النجاح

نابلس – فلسطين

مقدم الى

المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان

تداعيات ألازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال

التحديات – الفرص – الآفاق

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزرقاء الخاصة

الزرقاء – الأردن

للفترة

10–11 نوفمبر 2009

مقدمة

منذ العام 2007 والعالم يراقب عن كثب وباهتمام كبير ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي يبلغ حجمها حوالي 21 تريليون دولار, والتي نجم عنها ما يسمى " الأزمة المالية العالمية", التي أصبحت الشغل الشاغل لرجال الأعمال والمستثمرين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين.

الأزمة بدأت تتكشف للعالم عندما تم الإعلان عن إفلاس اثني عشر مصرفا أمريكيا خلال أيام معدودة من بينها بنك "ليمان برذورز" خامس أكبر بنك في العالم، ثم تم الإعلان عن إفلاس عددا من شركات التأمين الأمريكية وقد وقفت شركة (AIG) American International Group التي تحتل المرتبة الأولى في العالم في مجال التأمين , على حافة الإفلاس .

لم تقتصر الأزمة المالية العالمية على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بل تعدتها لتعصف بالبوصات العالمية وفي مقدمتها البوصات الأوروبية والأسيوية ولم تكن البوصات العربية بمأمن منها حتى أن السوق المالي الفلسطيني تراجع بشكل لم يشهده في أسوء الظروف.

وتعد هذه الأزمة هي الأكبر منذ أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة عام 1929 وأن آثارها ستمتد لفترة طويلة وستطال دول العالم غنيها وفقيرها. وهي ليست وليدة اللحظة, بل هي تراكمات لأزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ بداياته, وهي ليست الأولى خلال السنوات العشر الماضية, فهناك الكثير من الدول الرأسمالية إصابتها أزمات مالية, مثل المكسيك في العام 1994, ودول شرق آسيا عام 1997, وروسيا عام 1998, والبرازيل عام 1999, وتركيا عام 2000, والأرجنتين عام 2002.

هناك العديد من الاجتهادات ووجهات النظر تتناول الأزمة من زوايا مختلفة في محاولة لمعرفة الأسباب ولاستنتاج ما سيترتب على هذه الأزمة على المستوى المحلي لكل دولة.

سنحاول أن نلقي الضوء على جذور الأزمة وسببها المباشر والآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

جذور الأزمة :

للتعرف على جذور الأزمة من الضروري أن نفرق ما بين الاقتصاد العيني و ما بين الاقتصاد المالي.

الاقتصاد العيني هو الاقتصاد المبني على الأصول العينية و الإنتاجية Real Assets مثل المصانع و الأراضي وعملية إنتاج السلع الحقيقية التي يستهلكها المستهلك ويستفيد منها كالمأكل و الملبس ووسائل الاتصال والمواصلات .

والاقتصاد المالي هو الذي يقوم على الأصول المالية Financial Assets ،حيث ظهرت الأوراق المالية من الأسهم و السندات والمشتقات المالية الأخرى و التي يتم تبادلها وتداولها من خلال المؤسسات المالية والبورصات. وقد أخذت الأصول المالية بالانتشار الكبير من خلال المؤسسات المالية الضخمة وهو ما يشكل البذور للأزمة المالية الحالية لأن تداول الأصول المالية بدأ يستقل وينفصل عن حقيقة ما يجري في عالم الأصول العينية والأصول الحقيقية ولأن المؤسسات المالية أسرفت في إصدار هذه الأصول مما زاد في عدد المدينين وزاد أيضا من حجم المخاطر.

الاقتصاد العيني الإنتاجي في الولايات المتحدة يعاني من أزمة منذ عدة سنوات, فالعديد من الشركات الإنتاجية أشهرت إفلاسها ، وهناك إشارة بأن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعتمد على الاقتصاد المالي أكثر من اعتماده على الاقتصاد الحقيقي ، فقط حققت "صناعة المال" من خلال المضاربة بالأسهم و السندات والمعادن والنفط في أسواق المال والبوصات أرباحا طائلة قبل انفجار الأزمة الحالية.

الأزمة الحالية كشفت عن الخلل في السياسة المالية الرأسمالية ، وبدأ العالم يبحث عن بدائل لدرجة أن العديد من المؤتمرات أخذت تتحدث عن التمويل الإسلامي والنظام المالي الإسلامي مما يعبر عن هشاشة النظام الرأسمالي وضعفه.

أسباب الأزمة المالية العالمية

أي نظام يعمل لا بد من أن يتعرض إلى مجموعة من الأزمات, والنظام الرأسمالي منذ بداياته لم يكن في منئا عنها, ونستطيع أن نرجأ الأزمة المالية العالمية إلى مجموعة من الأسباب:

أولاً: أسباب أخلاقية, متمثلة في:

1. غياب منظومة القيم عن الأنظمة العالمية أدى إلى تحكم الجشع والأنانية بحركة هذا العالم, فأصبح الإنسان منتجا للشر باسم التطور والحضارة, ويحرك الفساد باسم التمدن, ويدمر العالم باسم الترفيه.

2. الاستعلاء العالمي الذي جعل الإنسان يخرج من دائرة إنسانيته إلى دائرة التوحش ما يؤدي إلى توحش في الأنظمة التي تحكم الإنسان.

3. ارتكاز الأنظمة العالمية على فلسفة تمجد الفرد حتى تكاد تلغي المجتمع إلى فلسفة تسحق الفرد باسم مصلحة المجتمع.

ثانيا: أسباب اقتصادية, تتمثل في:

1. سوء استخدام المال مما انقلب نقمة على مالكيه بدلا من أن يكون نعمة, أفلم يقل الله في كتابة العزيز" المال والبنون زينة الحياة الدنيا" وفي آية أخرى " ان من أموالكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم".

2. غياب الرقابة بأنواعها. فالأصل ان تقوم البنوك المركزية بالرقابة على جميع المؤسسات المالية في الدولة, سواء الرقابة الكمية, او الرقابة النوعية, او الرقابة المباشرة.

كما يجب أن يكون هناك رقابة مالية وإدارية على الشركات والمؤسسات الأخرى في الدولة من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عنها. ومن الملفت أن الحكومة الأمريكية بمؤسساتها المختلفة أغفلت هذا الجانب الرقابى الهام, مما أدى إلى استشراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات المالية المختلفة, وفي الشركات.

3. التوسع في منح القروض دون ضمانات. خاصة في مجال قطاع العقارات الذي فجر الأزمة لتطفو على السطح. فقامت المصارف بتقديم قروض للمواطن الذي يحلم بتملك منزل, بضمان العقار نفسه, وبأسعار فوائد متدنية, وقد توسعت المصارف في ذلك كي يظهر مدراء البنوك للإدارة العليا مقدرتهم على تحريك الأموال ويحصلون على مكافآت مالية, مما أغرى المواطن بالحصول على قرض آخر لشراء منزل جديد, ومع الوقت عجز المواطنون عن السداد مما شكل أزمة سيولة في المصارف.

4. استخدام المشتقات المالية. تجمع لدى البنوك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية, فقامت باستخدامها لإصدار أوراق مالية للاقتراض بها من المؤسسات المالية الأخرى وبضمانات هذه المحفظة, وبهذه الحالة فان البنك اقرض بضمان هذه العقارات وقام بنفس الوقت بإصدار أصول مالية بضمان هذه الرهون العقارية للاقتراض الجديد من الأسواق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية وهكذا فالعقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك, والبنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أوسع للاقتراض من مؤسسات مالية وهكذا.

أزمة الرهن العقاري .. السبب المباشر

يعتبر الحصول على منزل في الولايات المتحدة بمثابة حلم ليس من السهل تحقيقه لمعظم الأمريكيين العاديين وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنازل وعدم قدرة المواطن الأمريكي العادي على امتلاكها. فأسعار الشقق السكنية العادية للأسر الصغيرة ربما يزيد عن 250 ألف دولار وهو مبلغ ليس من السهل توفره للمواطن الأمريكي العادي الذي تربى على ثقافة الاستهلاك.

بالتوازي مع ثقافة الاستهلاك هناك ثقافة الشراء بالدين التي انتشرت بتحفيز من المؤسسات المالية عن طريق ما يسمى بطاقات الائتمان Credit Card .

ظهرت عملية شراء المنازل من خلال ما يسمى الرهن العقاري منذ الثلاثينيات في الولايات المتحدة وكانت تلبى حاجة المواطن الأمريكي وتساعده في الحصول على مسكن عن طريق أقساط شهرية تلاءم دخله وبفائدة تحقق الربح لجهة التمويل وبضمان رهن المنزل.

ومنذ العام 2001 حتى العام 2007 انخفضت معدلات الفائدة مما شجع البنوك والشركات العقارية على تسويق شراء المنازل لمن ليس لديهم ضمانات حقيقية للتسديد ولمن لا يتمتعون بسجل ائتماني جيد مقابل رهن العقار الذي يتم بيعه ، وهذا ما شجع المواطن العادي على اغتنام الفرصة لشراء منزل بالاقتراض من البنوك ومن مؤسسات التمويل.

في بداية الأمر لم تواجه البنوك و المشترين أي عقبات بل أن البنوك حققت أرباح كبيرة من خلال عملة الإقراض هذه وازدهرت سوق العقارات نتيجة ارتفاع الطلب مما دفع بالأسعار لترتفع بتسارع كبير حتى وصل سعر المنزل إلى 3 أضعاف أو أكثر خلال فترة زمنية قصيرة، وهذا ما شجع البنوك على زيادة عملية الإقراض إذ أن ارتفاع سعر السكن

يشكل عامل أمان أضافي لان المشتري سيبيع السكن بسعر مرتفع إذا عجز عن التسديد و بذلك لن يكون هناك مخاطرة من إقراض المزيد.

وبالفعل ومع استمرار ارتفاع أسعار المنازل ازدادت عمليات الإقراض بمخاطر عالية وأعلى من المخاطر في عمليات الإقراض الأولى لدرجة أن البنوك مولت شراء منازل لمن ليس لهم دخل ثابت بضمان أن أسعار المنازل هي في ارتفاع مستمر ، وتسارعت هذه العملية من أجل تحقيق الأرباح السريعة وبدأت البنوك بالاستدانة من بنوك أخرى لتمويل القروض وساهمت البنوك غير العقارية في عملية الإقراض إلى أن وصلت الأرباح (الغير متحققة) إلى الذروة ، بل إن أصحاب المنازل استغلوا ارتفاع أسعار المنازل التي تم شراؤها لضمان قروض جديدة وهو ما يسمى بالقروض الثانوية التي تعتبر قروض ذات مخاطرة أعلى (قروض من الدرجة الثانية).

لقد كانت عقود بيع المنازل تحتوي على خدع لم يكترث لها المشترى تحت إغراء شراء البيت بإقساط مقبولة مثل أن معدل الفائدة سيتغير مع ازدياد معدلات الفائدة وأن السنوات الأولى هي عمليا تسديد لفوائد القرض وان من يتخلف عن السداد لشهر يترتب عليه دفع أقساط إضافية....

عند ازدياد معدلات الفائدة بدأ العديد بالتخلف عن التسديد ذلك أنهم أصلا مقترضون لا يتمتعون بسجل ائتماني و بضمانات قوية ، وانفجرت الفقاعة عندما ازداد أعداد المتخلفين عن التسديد حيث ازداد عرض المنازل المرهونة للبيع مما أدى بأسعار العقارات إلى الهبوط السريع وهو ما شجع المزيد على عدم التسديد ، إذ ليس هناك ما يجبرهم على دفع أقساط عقار اشتروه بسعر مرتفع جدا و سعره الحالي ينخفض.

لقد انكشف التضخيم المبالغ فيه بأسعار المنازل وانفجرت الأزمة بعدم توفر سيولة في البنوك لتسديد التزاماتها نتيجة تخلف المقترضين عن التسديد مما دفعها إلى إعلان إفلاسها علما أن بعضها كان قد قام بعمليات إقراض تفوق 60 ضعف من حجم رأسمالها في تمويل شراء العقارات.

<u>كيف أثرت الأزمة على دول العالم</u>

في ظل العولمة والتجارة الحرة والنظام الرأسمالي (الحر) أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة ، فلا قيود تمنع وتعيق انسياب التجارة بين الدول،وقد تم تطوير نظام مالي يسمح بنقل الأموال بسهولة و يسمح بتداول الأصول المالية في البورصات العالمية بدون أي عوائق ، ومن خلال تطور الاتصالات والانترنت أصبح لأي شخص في العالم أن يبيع ويشتري ويتداول الأسهم و المشتقات المالية العالمية. وكما بينا فإن البنوك المقرضة حققت أرباح خيالية عالية خلال السنوات السابقة وهذا بالتأكيد دفع المؤسسات المالية العالمية للتعامل بأسهم هذه البنوك وبتمويلها من خلال السندات، في الواقع لم تكتف البنوك الأمريكية بالاستدانة من السوق الأمريكي فقط بل تعدت ذلك إلى إصدار سندات باعتها إلى مؤسسات عالمية بضمان الرهونات العقارية. وهكذا انعكست اثأر الأزمة الأمريكية على مؤسسات المال العالمية بدرجة أو بأخرى مما تسبب في خسارة لهذه المؤسسات وهذا أدى إلى أن المودعين في البنوك العالمية فقدوا "الثقة" في بنوكهم تخوفا لتكرار ما حدث في الولايات المتحدة مما دفع هؤلاء المودعين إلى سحب ودائعهم فتفاقمت أزمة السيولة في الدول الأوروبية والآسيوية.

أثر الأزمة على الدول العربية :

عند الحديث عن أثر الأزمة على الدول العربية لا بد من التفريق بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر والذي سيظهر بعد حين، وهذا أيضا ينطبق على دراسة الآثار على بقية دول العالم.

إن **الأثر المباشر** للازمة يعتمد على مدى انغماس القطاعات المالية العربية في سوق المال الأمريكية، فمن المعروف أن دول الخليج تمتعت بفائض مالي ضخم جراء الارتفاع الغير طبيعي في أسعار النفط ، وبما أن هذه الدول غير منتجة ولا يتم استثمار الأموال في التنمية الصناعية والعمليات الإنتاجية الحقيقية فمن الطبيعي أن تستثمر هذه الأموال في الأصول المالية ، فالعديد من الأفراد و المؤسسات من بنوك وغيرها في الدول الخليجية يقومون بإيداع أموالهم في البنوك الأجنبية وخاصة الأمريكية و الأوروبية ، ويتم تداول الأصول المالية من أسهم وسندات ومشتقات مالية بأرقام خيالية غير مصرح عنها ولكن هناك تقديرات بأنها تفوق 500 مليار دولار في السوق الأمريكية وحدها.

من الطبيعي أن تتكبد المؤسسات المصرفية العربية التي تستثمر موجوداتها في أسواق المال العالمية خسائر فادحة نتيجة لأزمة الرهن العقاري ، وهذا سينعكس على القيمة السوقية لأسهم هذه المؤسسات ويتسبب بمزيد من الخسائر للمستثمرين في الأسواق المالية، هذا فضلا

عن أزمة الثقة التي عمت العالم نتيجة للأزمة المالية ، فالمستثمر في الأسواق العربية وهو يراقب ما يحدث في الولايات المتحدة والعالم سيصاب بأزمة ثقة تدفعه للتخلص من استثماراته بخسائر تخوفا من أن يفقد قيمة كل ممتلكاته من الأسهم مما يدفع بأسعار الأسهم إلى مزيد من الهبوط .

من جهة أخرى فإن بعض المودعين ونتيجة لأزمة الثقة قاموا بسحب ودائعهم من البنوك مما قد يتسبب بأزمة مالية في الدول العربية ، وهذا بالطبع يؤدي إلى أن تكون البنوك أكثر حيطة في الإقراض ويزيد من صعوبة التمويل بالقروض ويؤدي أيضا إلى ازدياد تكلفة التمويل، وكخطوة استباقية قامت بعض الدول الخليجية بضمان الودائع في البنوك تجنبا لهذه الأزمة.

الوجه الأخر للازمة في الدول العربية هو انخفاض أسعار النفط الذي قد يعزى إلى سبب ذي علاقة مباشرة بالأزمة المالية ، إذ أن جزء من انخفاض الأسعار يعود إلى انفجار الفقاعة المبالغ فيها عن طريق المضاربات والتي رفعت سعر البرميل إلى 150 دولار ، فنتيجة لانفجار فقاعة العقارات انفجرت فقاعات كافة الأسعار المبالغ فيها و منها أسعار النفط التي انخفضت مؤخرا إلى أقل من 60 دولار للبرميل .

أما **السبب غير المباشر** فيعود إلى احتمال أن تتحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية أو أزمة في الاقتصاد العيني الإنتاجي . إذ أن هذا الخطر يعد من أكبر المخاطر الناجمة عن أزمة الرهن العقاري ، فالمستهلك الأمريكي المثقل بالديون أصبح يجد صعوبة في الاقتراض عن طريق البطاقات الائتمانية ، وهذا سيحد من استهلاكه إلى حد كبير ، ومن جهة أخرى فإن الشركات الإنتاجية أصبحت تواجه صعوبات تمويلية نتيجة للازمة ، مما يتسبب في حدوث تباطؤ في النمو الإنتاجي وينذر بحالة كساد تصيب اقتصاد العالم ، و بالفعل فإن تقديرات البنك الدولي تنذر بتراجع النمو في الاقتصاد العالمي بنسبة 0.3% لأول مرة منذ عشرات السنين . إن تراجع النمو العالمي يتسبب في مزيد من تراجع أسعار النفط مما يؤثر سلبا على خطط التنمية في الدول العربية النفطية. وأول المؤشرات هو تراجع الطلب على السيارات وخسارة شركة جنرال موترز أكثر من 2.5 مليار دولار وخسارة شركة فورد حوالي 3 مليارات خلال 3 أشهر.

<u>أثر الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني :</u>

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من أزمة دائمة ولكن يجب أن لا ننسى أن هناك تذبذب في شدة هذه الأزمة ، فهناك فرق بين الاقتصاد الذي يعاني من أزمة والاقتصاد الذي يعاني من أزمة شديدة والاقتصاد الذي يقف على حافة الانهيار.

لا يمكن أن نقول أن الوضع المالي في فلسطين تحت الحصار عام 2006 وبداية عام 2007 هو في نفس المستوى الذي يعيشه اليوم ، وهو بالطبع يختلف عن الوضع المالي والاقتصادي خلال انتفاضة الأقصى ويختلف عنه قبل هذه الانتفاضة و يختلف أيضا عن الوضع الذي كان سائدا في بداية تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1995 .

وبشكل عام فان تأثير الأزمة على فلسطين سيكون على مجالات محدودة، أهمها التجارة والتي تعتمد اعتمادًا كليًّا على السوق الإسرائيلية، وكذلك سوق الأسهم المحلية، وتحويلات الفلسطينيين من الخارج، واستثمارات الفلسطينيين في البورصات الإقليمية والعالمية، والمساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية.

ويذكر أنه لن تكون هناك خسائر مباشرة للسوق المالي بسبب عدم ارتباطه بالسوق العالمي، وكذلك البنوك كون إيداعاتها المالية موجودة في أسواق قريبة؛ حيث كانت تعمل على سحب إيداعاتها من البنوك العالمية إذا سمعت بأزمة اقتصادية ووضعها في بنوك آمنة، لذلك لا يوجد خسائر جسيمة. لكون الاقتصاد الفلسطيني غير مندمج في الاقتصاد العالمي بحكم الأوضاع التي نعيشها، كما أن سلطة النقد الفلسطينية اتبعت إجراءات وقائية، خصوصًا فيما يتعلق بتوظيف الأموال خارج فلسطين، فقامت بداية العام الماضي بتعديل تعميم التوظيفات المالية الخارجية، وفرضت قيودًا على هذه التوظيفات لدى المؤسسات المالية والمصارف الخارجية، مشترطة أن يتم توزيع وتنويع التوظيفات والاستثمارات لدى مؤسسات مالية ودول مختلفة، وذلك بناء على دراسات معمقة ودقيقة للأوضاع المالية لهذه المؤسسات والدول، كما فرضت قيودًا وسقوفًا لحجم التوظيف على مستوى المؤسسة المالية الواحدة، والعملة الواحدة، والدولة الواحدة.

وتقلصت ودائعَ الجهاز المصرفي الفلسطيني في الولايات المتحدة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، نتيجة الحملة التي واجهتها والملاحقات القضائية بسبب اتهامات بنقل أموال إلى جهات تعتبرها الإدارة الأمريكية "إرهابية."

وبما أن السوق الفلسطيني سوق مغلق, والاقتصاد الفلسطيني ضعيف بكـل قطاعاتـه, كما أن المصارف تعمل وفق اتفاقيات باريس الاقتصادية, فمن هنا فان التأثير لن يكون كبيرا, ونجمله بالاتي:

1. الخوف من الأزمة المالية العالمية بحد ذاته يؤدي إلى إرباك المستثمرين وتخبطهم

2. انخفاض أو تأخير الدعم المقدم للفلسطينيين من الدول المانحة, خاصة تلك التي تواجـه ركودا اقتصاديا وتراجعا في إيراداتها, مما يجعل ألاف الفلسطينيين بلا دخـل وخاصـة العاملين في القطاع الحكومي والمقدر عددهم بحوالي 160 ألف موظف حكومي.

3. قد يؤثر ذلك على المدخرات وذلك بسحب الفلسطينيين لمدخراتهم من البنـوك لـشراء أصول ثابتة أو ذهب خوفا من تدهور العملة, أو من اجل الإنفاق على استهلاكهم.

4. كما أنه من المتوقع أن تشهد تحويلات الفلسطينيين من الخارج, والمقدرة بحوالي 500 مليون دولار سنويًّا, هبوطا كبيرا، كونها تأتي من العاملين في أمريكا والخلـيج، مـا ينعكس على الاستهلاك الشخصي في الأراضي الفلسطينية.

ان عزلة الاقتصاد الفلسطيني عن الأسواق العالمية لا يضمن بقاءه في مأمن من تـأثيرات الأزمة المالية العالمية، بسبب التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي. وإسرائيل مرتبطة ارتباطًـا وثيقًا بالاقتصاد العالمي خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، سواء لجهة المساعدات الضخمة التي تتلقاها على شكل معونات وسندات، أم لجهة وجود العديـد مـن الـشركات الإسـرائيلية الكبرى المدرجة أسهمها في "وول ستريت"، أو لجهة الاستثمارات الخارجيـة الـضخمة فـي الاقتصاد الإسرائيلي، ولكون الاقتصاد الإسرائيلي اقتصادًا مصدرًا . وكون إسـرائيل سـتتأثر بالأزمة، وبحكم التبعية القسرية لاقتصادنا بالاقتصاد الإسرائيلي، فإنها ستسعى إلـى تـصدير جزء من أزمتها للفلسطينيين.

واقع الاقتصاد الفلسطيني والأزمة المالية العالمية

نظرة متعمقة في الاقتصاد الفلسطيني نجده اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي, مغلقا محاصراً من إسرائيل، إضافة إلى كونه اقتصادا استهلاكيا يعاني الكثير من العجز في الميزان التجاري مع إسرائيل حيث تشكل التجارة الخارجية معها حوالي 90% من التجارة الفلسطينية.

ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا خدماتياً ضعفت فيه قطاعات الاقتصاد الأساسية وضعف دورها في الاقتصاد الفلسطيني، فلم نعد نجد دورا جوهريا للصناعة ولا للزراعة ولا حتى للسياحة إلا في حدودها الدنيا بعد أن كانت قطاعا هاما وحيويا من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. ويعتمد هذا الاقتصاد على المنح والمساعدات الدولية, ويعاني من معدلات البطالة العالية ومعدلات الفقر المتنامية، مما يضعف فرص التنمية الطبيعية في فلسطين.

انه اقتصاد يستورد التضخم من كل من إسرائيل والولايات المتحدة نظرا لتعامله الأساسي بعملات هذه الدول.

أما البنوك في الأراضي الفلسطينية فإنها تستقبل الودائع من الجمهور والمستثمرين ولا تعيد ضخها في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي لا تساهم في التنمية المحلية بل تعيد استثمار ما يزيد عن 70% منها في خارج فلسطين مما يزيد من ضعف التنمية والاستثمار.

في ظل هذا الواقع الفلسطيني الصعب، فان أثر الأزمة المالية على الاقتصاد الفلسطيني كان محدوداً، ورغم إقرارنا بمحدودية الأثر على الاقتصاد الفلسطيني إلا أننا نستطيع أن نحصر بعض هذه الآثار المالية رغم ضعف المعلومات الرسمية والمحددة بالأرقام حول هذا الموضوع، بما يلي:

1. الخسارة التي تحققها المصارف الفلسطينية جراء استثمارها للودائع خارج فلسطين في النظام العالمي، فهي لابد ستحقق خسارة حسب نمط الاستثمار ومكانه، وما يلحق ذلك من خسارة سلطة النقد الفلسطينية بشكل عام.

2. خسارة استثمارات صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي لا تتوفر عنه معلومات رسمية معلنة لا عن حجم استثماراته ولا مكانها ولا الخسائر التي لحقت بها جراء الأزمة المالية الحالية.

3. خسارة صندوق التقاعد وصندوق التأمين والمعاشات الفلسطيني.

4. خسارة صندوق التقاعد لموظفي وكالة الغوث، ذلك أنه يتم استثماره خارج فلسطين.

5. خسارة المضاربين الفلسطينيين المستثمرين في البورصات العربية والعالمية.

6. الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والرواتب للموظفين والمواطنين الفلسطينيين.

7. الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة الحقيقية للمنح والمساعدات التي وصلت للسلطة الفلسطينية، حيث لن تتمكن هذه المساعدات من إتمام المشاريع التي خصصت من أجلها، وخاصة المشاريع الهندسية ومشاريع البناء. وقد تضررت على وجه الخصوص المشاريع التي ترعاها وكالة الغوث.

حلول مقترحة

بشكل عام

1. إعادة صياغة النظام المالي العالمي بما يتلاءم مع المستجدات
2. أن يكون هناك رقابة مالية وإدارية من قبل الدولة, على عمل المؤسسات المالية.
3. اندماج شركات وإغلاق الضعيف منها.
4. تدخل البنوك المركزية بصفتها المقرض الأخير للبنوك.

على صعيد الدول العربية

1. تكثيف التجارة البينية بين الدول العربية
2. تأسيس أسواق إقليمية مشتركة
3. إتباع سياسات وطنية وإقليمية تخفف من الارتباط والتبعية
4. التحالف مع دول قوية مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل واليابان
5. اجتماع اقتصادي مالي عربي لوضع أولوية للاستثمار

على الصعيد الفلسطيني

على الاقتصاد الفلسطيني التكيف مع هذه الأوضاع الصعبة التي يعيشها من خلال مجموعة من الأدوار ويمكننا في هذا المجال التمييز بين أربعة أدوار رئيسية هي:

أولاً: دور المواطنين

ثانيا: دور القطاع الخاص

ثالثا: دور الدعم العربي

رابعا: دور السلطة الفلسطينية

دور المواطنين

عمد المواطنين الفلسطينيين إلى أمرين رئيسيتين:

الأمر الأول: هو التقليل من حجم الإنفاق، فالعديد من الأسر الفلسطينية عمدت إلى التخفيض من حجم نفقاتها لسد حاجاتها الأساسية فقط، خاصة مع انخفاض متوسط دخل هذه الأسر بمقدار 44% عما كان عليه قبل الانتفاضة 2000، وتشير بعض الدراسات المسحية إلى أن 63% من الأسر الفلسطينية عمدت بين حين وآخر في السنوات الثلاث الماضية إلى الاقتراض، كما أن هناك نحو 20% من الأسر قامت ببيع جزء كبير من ممتلكاتها.

أما الأمر الثاني: فهو توجه الأسر الفلسطينية إلى ممارسة أعمال تدر القليل من الدخل مثل العمل في المجال الزراعي أو العمل الحرفي.

ومن جهة أخرى فقد انتشرت ظاهرة ترك التلاميذ لمقاعد الدراسة وانخراطهم في أنشطة يجنون منها القليل من المال لمساعدة أسرهم، خاصة تلك الأسر التي انقطع دخلها بسبب استشهاد أو جرح أو أسر معيلها.

دور القطاع الخاص

تراجع حجم الإنتاج في القطاع الخاص وتراجع معه حجم التوظيف في هذا القطاع، وخاصة في المنشآت الصغيرة التي يتجاوز عدد العاملين في الواحد منها أربعة عمال وتشكل نحو 90% من مجموع المنشآت الاقتصادية الفلسطينية. وتراجع عدد العاملين فيها بنسبة 14% إلى 27%.

ومع ازدياد الوعي وما رافقه من مقاطعة للبضائع الإسرائيلية, تحسنت أوضاع المنشآت الاقتصادية التي تنتج المواد الغذائية حيث سجلت زيادة في عدد العمالة بمقدار 13%.

ولمواجهة الإغلاق والتصدي للحصار, قامت بعض المنشآت الاقتصادية الكبيرة إلى إقامة مخازن لمنتجاتها في بعض المدن والبلدات والقرى الفلسطينية خارج مقارها الرئيسية, حتى تتمكن من الوصول للأسواق في أيام الحصار والإغلاق. ومع ذلك تقلص عمل هذه المنشآت وغالبيتها يعمل بحوالي 30% فقط من طاقته الإنتاجية.

دور الدعم العربي

كان للدعم العربي كبير الأثر خاصة في سد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية، وتشكل الضرائب التي تجمعها إسرائيل على بضائع الاستيراد الفلسطيني وتلتزم بإعادتها (بعد خصم 3%) إلى السلطة الفلسطينية، 60% من موازنة السلطة الفلسطينية, وقد امتنعت إسرائيل عن دفع هذه المستحقات بسبب الانتفاضة، مما أدى إلى عدم قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها من دفع الرواتب لموظفيها الذين يشكلون أكثر من 40% من اليد العاملة الفلسطينية إلى أن قامت الدول العربية بتقديم الدعم لسد العجز في موازنة السلطة الفلسطينية.

كما تلقت السلطة الفلسطينية مساعدات من مؤسسات عربية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وصندوق النقد العربي، الخ. إلى جانب المساعدات التي تلقتها عن طريق التبرعات الشعبية.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات رقمية دقيقة عن حجم هذه المساعدات، إلا أنها ساهمت في سد جزء كبير من حاجات المؤسسات الحكومية والتعليمية والصحية، كما ساهمت في توفير المعونات للأسر المتضررة.

دور السلطة الفلسطينية

انصب دور السلطة الفلسطينية بشكل أساس بالمحافظة على استمرارية عمل مؤسسات الخدمات العامة، وترميم البنية التحتية التي دمرتها الاجتياحات الإسرائيلية. وتوفير برامج "التشغيل الطارئ" للتخفيف من حدة البطالة وبقي دورها في المجال الاقتصادي كما كان عليه في السابق.

وفي ظل هذه الأزمة المالية والأوضاع الصعبة في الأراضي الفلسطينية فيجب التركيز على:

1. تطوير ودعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية خاصة قطاع الزراعة والصناعة والسياحة, وذلك من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة، والعمل على توسيع ودعم الصناعات المختلفة, وتشجيع السياحة الدينية
2. البحث عن إنتاج سلع بديلة للسلع المستوردة من إسرائيل، وسعي الفلسطينيين إلى استخدام الموانئ المصرية والأردنية في الاستيراد والتصدير عوضا عن الموانئ الإسرائيلية.
3. تثبيت الفلسطينيين في أرضهم عن طريق بناء مشاريع إسكانية كبيرة وقليلة التكلفة لأصحاب الدخل المحدود.

التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في الأنظمة السياسية والاقتصادية في العالم, بل حتى في فلسفاته, وعدم الارتكان إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الخارقة للنظام المالي العالمي.
2. إعادة إحياء فلسفة النظام المالي الإسلامي, إذ أن نسبة نمو صناعة المال الإسلامي في السنوات الأخيرة تراوحت ما بين 15–20%, وحجم صناعة المال الإسلامية وصل إلى حوالي 800 مليار$ حول العالم, والتحول من العمل المصرفي الربوي إلى الإسلامي تشمل 25% في العالم.
3. رقابة الدولة المالية والإدارية, وعدم منح الثقة المبالغ فيها في المنتجات المالية الجديدة.
4. اندماج شركات وإغلاق الضعيف منها.
5. تدخل البنوك المركزية كمقرض أخير.

المراجع

1. مقداد محمد إبراهيم.ورقة عمل حول الأزمة المالية وآثارها المتوقعة على فلسطين,غزة, فلسطين, 2008.
2. مركز الإحصاء الفلسطيني, رام الله, فلسطين, 2000-2008.
3. وزارة الاقتصاد الفلسطينية, التقرير السنوي, رام الله, فلسطين,2008.
4. وزارة المالية الفلسطينية, رام الله, فلسطين, الموازنة العامة, 2008.